



الأدوات الاقتصادية في السياسة البيئية: حالة دول مجلس التعاون الخليجي

written by محمد رؤوف

16 يونيو، 2008



الكاتب: محمد رؤوف

تاريخ النشر: يونيو، 16 2008

الناشر: مركز الخليج للأبحاث

نوع الإصدار: كتب نشرها مركز الخليج للأبحاث

عدد الصفحات: 170 الصفحات

النوع: نسخة إلكترونية , نسخة ورقية

الرقم العالمي الإلكتروني المتسلسل: X-82-434-9948



ملخص: يمكن للأدوات الاقتصادية أن تؤدي دوراً مهماً في معالجة المشكلات البيئية في دول مجلس التعاون الخليجي. وكوسيلة لتحقيق أهداف إدارة البيئة، جرى تبني الأدوات غير الاقتصادية (القانونية) في جميع أنحاء العالم، بما فيها منطقة الخليج. ومؤخراً، تزايد تطبيق الأدوات الاقتصادية في العديد من الدول بشقيها، المتقدمة والنامية. وتستخدم الأدوات السياسية، مثل السيطرة والتحكم، والأدوات الاقتصادية في مجالات الحياة المختلفة. ولكن، في مجال البيئة الذي توجد فيه حاجة ملحة إلى استخدام هذين النوعين من الأدوات، نجد أن دول الخليج قد اعتمدت على أدوات السيطرة فقط.

لقد أثبتت التجربة أن مثل هذه المشكلات البيئية تعالج عادة باستخدام "مزيغ من السياسات" التي تتكون من أدوات السيطرة والتحكم المختلفة، بالإضافة إلى الأدوات الاقتصادية وبرامج التوعية. وهناك حاجة ماسة إلى هذا المزيغ من السياسات لمعالجة قضايا بيئية متنوعة أيضاً.

توضح هذه الورقة البحثية الاختلاف بين أدوات السيطرة والتحكم من جهة وبين الأدوات الاقتصادية من جهة أخرى، وسلباتها وإيجابياتها، ودورها في السياسة البيئية، كما تطرح نماذج أدوات اقتصادية مع بعض التجارب الدولية المنتقاة. ويناقش البحث أيضاً التشريعات الخليجية والاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف وعلاقتها بوسائل السيطرة والتحكم والأدوات الاقتصادية المستخدمة في معالجة المشكلات البيئية. وفي الختام، تقدم الورقة وصفاً للمتطلبات المسبقة اللازمة لتطبيق الأدوات الاقتصادية.